

كلمة

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

بالمؤتمر رفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين

وتنفيذ حل الدولتين

(نيويورك، 28 يوليو 2025)



معالي السيد/ أنطونيو جونيريش

سكرتير عام الأمم المتحدة

سمو الأمير/ فيصل بن فرحان

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

معالي السيد/ جون نويل بارو

وزير خارجية الجمهورية الفرنسية

أصحاب المعالي والسعادة

بداية، اسمحو لي أن أعبر عن امتناني للمملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية على دأبهما في سبيل تنظيم هذا المؤتمر، والذي يأتي في مرحلة مفصلية من الحرب العاشمة على قطاع غزة تجاوزت حدود العقل والمنطق والضمير الإنساني، مُستهدفة ما يزيد عن 2.5 مليون فلسطيني بالحصار والقتل والتشريد والتجويع... في كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، ثرتكب يوماً في حق أشقائنا الفلسطينيين في غزة، وهم بالصفوف في انتظار كسرة خبز أو مساعدات إنسانية لا تكفي ولو جزء بسيط من احتياجاتهم.

ولعل الأطفال، الذين يُقتلون كل يوم، قد شكلوا علامة فارقة ودليلاً دامغاً على عبثية ما كان يُعرف بقواعد العدالة والإنصاف في عالم لم يعد يعرف إلا لغة القوة، ويكيل لا بمكيالين بل بمائة مكيال، ويصمت عن الحق صمت الأموات تحت وطأة الخوف أو بدافع المصلحة. إن آلية توزيع الموت التي اعتمدها سلطة الاحتلال لإسكات أنين الجوعى في القطاع أصبحت تجسيدا لعقم وعجز العمل الدولي في هذه المرحلة الحالكة من التاريخ البشري...

أقدر أن أهمية اجتماعنا هذا لا تتبع فحسب من ضرورة تنسيق المواقف الدولية للتعامل مع الكارثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنما تتجاوزه لأمرين رئيسيين، أولهما العمل الجماعي على حتمية معالجة جذور تلك الأزمة وجوهرها الحقيقي من خلال إحياء حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الصراع وترسيخ الأمن الإقليمي، وثانيهما تأكيد أن تكريس هذا الاحتلال غير الشرعي، يسلب

الأرض من أصحابها، ويفرض واقعاً ديموغرافياً جديداً، لن يُفضي
لشيء سوى المزيد من القتل والتدمير ونشر الكراهية في المنطقة
والعالم.

-3-

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يسعني في هذه الأجواء القاتمة من القتل والتدمير اللذين تموج
بهما الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية
سوى التأكيد على ضرورة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، بما
يُمهد الحديث عن ترتيبات ما بعد الحرب، والتي يأتي في مقدمتها قيام
المجتمع الدولي بدوره الأخلاقي والإنساني في إعادة إعمار القطاع
كما جاء في صلب الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة
الإعمار، والتي تعترم مصر تفعيلها من خلال الدعوة قريباً إلى مؤتمر

القاهرة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار فور وقف إطلاق النار في غزة، فضلاً عن أهمية دعم قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية كي تتمكن من أداء دورها في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء... باعتبار ذلك نواة التهدئة في بيئتنا الإقليمية المضطربة وتمهيداً لإطلاق مسار المفاوضات السياسية.

-4-

لقد أثبتت هذه الحرب الدامية حقيقتين، الأولى مفادها أن عمليات تسكين الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال المقرب الأمني واستخدام الحصار أو الاستيطان أو آلة القهر العسكرية، قد أثبتت فشلها وعدم قدرتها على توفير الأمان لشعوب المنطقة، بما في ذلك الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، والثانية تتلخص في أن انفجار الأوضاع في فلسطين من شأنه أن يؤثر على حالة الاستقرار الإقليمي

ككل، وبالتالي تظل القضية الفلسطينية – كما أكدت القاهرة دائماً وعلى الرغم من إنكار البعض- القضية المركزية في منطقة الشرق الأوسط، ولا مجال للهروب من استحقاقاتها الحتمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

تُقدّر مصر، ويشاركها في هذا التقدير الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، أنه لا بديل عن تلبية طموحات الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة، وأبرزها حقه في التحرر من الاحتلال وتجسيد دولته المستقلة والمتصلة جغرافياً والقابلة للحياة على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك اتساقاً مع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية واستناداً إلى مبدأ حل الدولتين ضمن إطار تسوية عادلة ودائمة.

إن الاعتراف بفلسطين لا يمثل تحركاً رمزياً بل هو خطوة فعالة
ومهمة لمواجهة الدعوات الإسرائيلية بتصفية القضية الفلسطينية من
خلال ضم الأرض أو التهجير، كما أنه حق من حقوق الشعب
الفلسطيني غير القابلة للتصرف يرتبط مباشرة بحق تقرير المصير...
ودعوني في هذا الصدد أن أتوجه بالثناء للدول التي اعترفت بالدولة
الفلسطينية، والتي تقف على الجانب الصحيح من التاريخ، وأن أثنى
كذلك على القرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس الفرنسي "إيمانويل
ماكرون" بالاعتراف بدولة فلسطين... وأدعو الدول التي لم تُعلن بعد
اعترافها بدولة فلسطين إلى إعلان اعترافها واتخاذ خطوات حقيقية
تجاه حل الدولتين وإنفاذ الشرعية الدولية، ودعم عضوية فلسطين
الكاملة في الأمم المتحدة...

-6-

السيد الرئيس،

في ظل التحديات الجسام التي تمر بها القضية الفلسطينية، أطلبكم بدعم تنفيذ الإجراءات التالية:

- دعم جهود إنهاء العدوان على غزة وإتمام صفقة وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن والأسرى.
- تمكين الأمم المتحدة ووكالة "الأونروا" من العمل الفعال بغزة.
- دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكينها من العودة للقطاع لضمان وحدة الأرض الفلسطينية.

- دعم جهود تنفيذ الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار غزة، وتقديم ما يلزم من إمكانيات لجعل قطاع غزة قابلاً للحياة من جديد.

- خلق أفق سياسي وتدشين مسار تفاوض من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل والعمل على تنفيذ حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

-7-

وتُشدد مصر على ضرورة التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الرابع من يونيو لعام 1967، ووقف جميع الإجراءات الأحادية وعلى رأسها الاستيطان، والتزامها كقوة قائمة بالاحتلال بما ينص عليه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالأخص القرارات 242 و252 و267 و446 و2334، آخذين في الاعتبار أن الممارسات الإسرائيلية

لخلق حقائق جديدة على الأرض -بخلاف كونها انتهاكاً صارخاً
لالتزامات إسرائيل الدولية- تعتبر بكل ما تحويه الكلمة من معنى
تقويضاً لفرص إقامة الدولة الفلسطينية ولحل الدولتين الذي ارتضاه
المجتمع الدولي كأساس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

أود تأكيد كذلك أن التعايش بين شعوب المنطقة والتعاون الإقليمي
هو حلم نسعى له جميعاً، ولقد أسست له مصر بإبرام معاهدة السلام مع
إسرائيل عام 1979، إلا أن هذا الحلم لن يتحقق طالما استمرت
محاولات تكريس منطق القوة وفرض الإرادة في العلاقات بين دول هذه
المنطقة... كما أن إنهاء حالة الفوضى القانونية والإفلات من العقاب في
الشرق الأوسط، والتي تُبرر لإسرائيل بلا سند أفعالها وجرائمها لن
تتأني سوى بالعودة للالتزام بمبادئ القانون الدولي ومعايير الشرعية
والعدالة والإنصاف.

وختاماً، أدعوكم جميعاً للتعاون فيما بيننا لتغيير هذا الواقع
المؤلم للمنطقة، والبناء على مخرجات مؤتمرننا هذا للدفع في اتجاه
السلام الشامل والعدل لكافة شعوب المنطقة... وشكراً
